أثر حرب الخليج/حرب إيران ٢٠٢٦ في تعافي الاقتصاد الألماني

قراءة تحليلية في توقعات معهد إيفو للبحوث الاقتصادية ifo ربيع ٢٠٢٦

د. عبد المنعم دهمان

عضو هيئة تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

مدرب واستشاري تطوير المشاريع والتحول الرقمي- ألمانيا

تبيّن توقعات معهد إيفو للبحوث الاقتصادية ifo لربيع ٢٠٢٦ أن الاقتصاد الألماني كان قد بدأ يستعيد شيئًا من حركته في نهاية عام ٢٠٢٥. جاء هذا التعافي من الداخل أكثر مما جاء من الخارج. فقد ساعدت السياسة المالية التوسعية، وزيادة الإنفاق العام على البنية التحتية، والحياد المناخي، والدفاع، في تنشيط الطلب المحلي. لكن اندلاع حرب إيران في نهاية شباط/فبراير ٢٠٢٦ أدخل الاقتصاد الألماني أمام صدمة جديدة. فقد ارتفعت أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي بقوة، وأصبح التعافي أبطأ مما كان متوقعًا قبل الحرب.

يفرق معهد ifo بين ثلاثة مسارات. الأول هو مسار ما قبل الحرب، حيث كان يمكن للاقتصاد الألماني أن ينمو بنسبة ٠,١٪ عام ٢٠٢٦ و ١,٢٪ عام ٢٠٢٧. الثاني هو سيناريو خفض التصعيد، وفيه يتوقع المعهد نموًا بنسبة ٠,٨٪ عام ٢٠٢٦ و ١,٢٪ عام ٢٠٢٧. الثالث هو سيناريو التصعيد، وفيه ينخفض النمو إلى ٠,٦٪ عام ٢٠٢٦ و ٠,٨٪ عام ٢٠٢٧. هذا الفرق لا يبدو كبيرًا رقميًا، لكنه مهم اقتصاديًا. فهو يعني أن الحرب لا تضرب ألمانيا من باب التجارة المباشرة فقط، بل من باب الطاقة، والتضخم، وتوقعات المستثمرين، وتكلفة الإنتاج، وقدرة الأسر على الاستهلاك. (Wollmershäuser et al., 2026, p. 2, 7)

المقدمة

تكشف حرب الخليج أو حرب إيران ٢٠٢٦ أن الاقتصاد العالمي لم يعد يتأثر بالحروب عبر الجبهة العسكرية وحدها، فالحرب التي تبدأ في الخليج العربي يمكن أن تظهر آثارها بسرعة في مصنع ألماني، أو فاتورة طاقة أوروبية، أو قرار استثماري داخل شركة صناعية. وهذا ما يجعل دراسة أثر هذه الحرب مهمة من الناحية الاقتصادية. فالصدمات الجيوسياسية اليوم لا تبقى في حدود الجغرافيا التي تقع فيها. إنها تنتقل عبر أسعار الطاقة، والممرات البحرية، وسلاسل الإمداد، وأسواق الغاز، وحركة التأمين والنقل، وتوقعات المستهلكين والمستثمرين.

لا تعتمد ألمانيا اعتماداً كبيراً ومباشراً على واردات الطاقة من شبه الجزيرة العربية. لكن هذا لا يحميها من أثر الحرب. فالنفط والغاز سلعتان عالميتان، وعندما يتعرض مضيق هرمز للتهديد، أو تُستهدف منشآت النفط والغاز، ترتفع الأسعار في السوق العالمية. ثم تنتقل الزيادة إلى الصناعة الألمانية، وإلى الأسر، وإلى السياسة النقدية الأوروبية. لذلك تبدو حرب الخليج ٢٠٢٦ مثالاً واضحًا على أن الأمن الاقتصادي الأوروبي لا ينفصل عن أمن الطاقة في الشرق الأوسط. (Wollmershäuser et al, 2026, p. 5).

أولًا: خلفية الاقتصاد الألماني قبل الصدمة

دخل الاقتصاد الألماني نهاية عام ٢٠٢٥ مرحلة تعافٍ بعد فترة ضعف طويلة نسبيًا، لم يكن هذا التعافي شبيهًا بالنموذج الألماني المعتاد الذي تقوده الصادرات. فقد بقيت الصادرات ضعيفة، رغم تحسن بعض أسواق البيع الخارجية. وجاء التحسن الأكبر من الطلب المحلي. فقد ارتفع الاستثمار العام، وتحرك الإنفاق الحكومي، وظهرت آثار الإنفاق المرتبط بالبنية التحتية والدفاع. كما بدأ الاستهلاك الخاص يستعيد قوته بعد تحسن الدخول وتراجع التضخم (Wollmershäuser et al., 2026, p. 5).

هذا التعافي الداخلي مهم جداً، فهو يعني أن الاقتصاد الألماني لم يكن يتراجع قبل الحرب، وبنفس الوقت لم يكن قويًا بما يكفي أيضًا. كان في مرحلة انتقال بين الضعف والتعافي. لذلك جاءت صدمة الطاقة لتضغط على مسار لم يكتمل بعد. ولو كان التعافي أقوى، لكان أثر الصدمة أخف. ولو كان الاقتصاد أضعف، لربما تحولت الصدمة إلى ركود أعمق. هنا تظهر أهمية التوقيت في إدارة الأزمات الاقتصادية.

مخطط ١ : مؤشرات الوضع الاقتصادي الألماني قبل الحرب

المؤشر	الاتجاه الذي يظهر في قراءة معهد ifo
استغلال الطاقة الإنتاجية	تحسن في نهاية 2025 بعد ضعف سابق
الاستهلاك الخاص	تعافٍ تدريجي مدفوع بتحسن الدخل وتراجع التضخم
الاستثمار العام	ارتفاع واضح بفعل الإنفاق الحكومي
الصادرات	بقيت ضعيفة نسبيًا ولم تقد التعافي
طلبات الصناعة	تحسن نسبي، خاصة في القطاعات المرتبطة بالطلب المحلي
قطاع البناء	تحسن أوضح في البنية التحتية مقارنة بالبناء السكني

المصدر: ترجمة اعتماداً على توقعات معهد إيفو للبحوث الاقتصادية لربيع ٢٠٢٦ وتحليله لمؤشرات الطلب المحلي والاستثمار والاستهلاك والصادرات قبل أثر الحرب (Wollmershäuser et al., 2026).

يوضح هذا المخطط أن ألمانيا كانت أمام تعافٍ هش. لم تكن الأزمة قد انتهت، ولم يكن النمو قد استقر. وهذا ما جعل صدمة الطاقة ذات أثر واضح. فهي لم توقف التعافي كله، لكنها خفضت سرعته. وفي إدارة الأزمات، لا تكمن الخطورة فقط في حجم الصدمة، بل في لحظة وقوعها، وفي مستوى مناعة الاقتصاد عندما يتلقاها.

ثانيًا: قنوات انتقال الحرب إلى الاقتصاد الألماني

لا تنتقل أثر الحرب الإيرانية إلى ألمانيا عبر التجارة المباشرة فقط. وهذا درس جوهري في الاقتصاد الدولي. فالعلاقات الاقتصادية الحديثة أعمق من أرقام الاستيراد والتصدير الثنائية. قد تكون التجارة المباشرة محدودة، لكن الأثر غير المباشر واسع. في حالة ألمانيا، تظهر ثلاث قنوات رئيسية لانتقال الحرب.

القناة الأولى هي أسعار الطاقة: أدى اندلاع الحرب إلى رفع أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي في الأسواق العالمية. وفي سيناريو خفض التصعيد، يفترض معهد إيفو أن ترتفع الأسعار مؤقتًا، بحيث يصل النفط إلى متوسط يقارب ٨٠ دولاراً للبرميل، ويصل الغاز الأوروبي إلى نحو ٥٥ يورو لكل ميغاواط/ساعة خلال الفترة من مارس إلى مايو ٢٠٢٦. أما في سيناريو التصعيد، فتكون الأسعار أعلى وأكثر استمراراً، وهذا يعني ضغطًا أطول على الصناعة وعلى الأسر (Wollmershäuser et al., 2026, p. 4).

القناة الثانية هي مضيق هرمز وسلاسل الإمداد: لا ينظر التقرير إلى مضيق هرمز بوصفه ممراً نفطياً فقط، بل بوصفه نقطة اختناق استراتيجية. فتعذر المرور في المضيق، وإغلاق المجال الجوي فوق منطقة النزاع، والهجمات المتبادلة على منشآت النفط والغاز، كلها عوامل ترفع خطر اضطراب سلاسل الإمداد بين أوروبا وآسيا. ومع ذلك، استبعد معهد إيفو في سيناريوهاته الأساسية حدوث انقطاع كامل في سلاسل الإمداد العالمية. وهذا يعني أن تقديراته قد تكون محافظة نسبيًا إذا توسعت الحرب أو امتد تعطيل الملاحة لمدة أطول (Wollmershäuser et al., 2026, p. 4, 8).

القناة الثالثة هي التضخم والسياسة النقدية: عندما ترتفع أسعار الطاقة، ترتفع كلفة الإنتاج والنقل، ثم تنتقل هذه الكلفة تدريجيًا إلى السلع والخدمات. وفي سيناريو التصعيد، يتوقع معهد إيفو أن يبقى

التضخم أعلى لمدة أطول، وأن يرد البنك المركزي الأوروبي بتشديد السياسة النقدية، مع رفع سعر الفائدة بنحو ٥٠ نقطة أساس في النصف الثاني من عام ٢٠٢٦ . وهذا يضيف قناة ضغط جديدة، لأن ارتفاع الفائدة يبطئ الاستثمار والاستهلاك والائتمان (Wollmershäuser et al., 2026, p. 6).

ثالثًا: مخطط أسعار الطاقة في سيناريوهات معهد إيفو

تعتمد تقديرات معهد إيفو على مقارنة أثر الحرب عبر ثلاثة مسارات: ما قبل الحرب، وخفض التصعيد، والتصعيد . وتظهر أهمية هذا المخطط لأنه يبيّن كيف تتحول الحرب من حدث جيوسياسي في الخليج إلى ضغط مباشر على أسعار النفط والغاز والكهرباء في ألمانيا .

مخطط ٢ : افتراضات أسعار الطاقة وفق سيناريوهات الحرب

المتغير	٢٠٢٦ قبل الحرب	٢٠٢٦ خفض التصعيد	٢٠٢٦ التصعيد
النفط الخام Brent، دولار/برميل	67.0	71.9	93.1
الغاز الطبيعي، يورو/MWh	30.9	45.4	59.6
الكهرباء، يورو/MWh	89.2	111.3	118.4

المصدر: ترجمة اعتماداً على جدول افتراضات ifo لتوقعات ربيع 2026 . (Wollmershäuser et al., 2026, p. 5)

يبين هذا المخطط أن سيناريو التصعيد يفترض مستويات أعلى لأسعار النفط والغاز والكهرباء مقارنة بسيناريو خفض التصعيد وبسيناريو ما قبل الحرب . وهذا يعني أن أثر الحرب يظهر أولاً في قناة الطاقة، ثم ينتقل إلى تكاليف الصناعة، وأسعار السلع، والقدرة الشرائية، وقرارات الاستثمار . فالفرق بين ٧١.٩ و ٩٣.١ دولاراً لبرميل النفط لا يمثل فرقًا رقميًا فقط، بل يعكس انتقال الأزمة من صدمة محدودة نسبيًا إلى ضغط أوسع على الاقتصاد الألماني خلال عام ٢٠٢٦ .

تزداد خطورة هذه القناة في الاقتصاد الألماني لأن الصناعة الألمانية كثيفة الاعتماد على الطاقة . صحيح أن الاقتصاد الألماني تطور تكنولوجيًا وإداريًا، لكنه يبقى مرتبطًا بقاعدة صناعية واسعة . ولذلك فإن أي ارتفاع طويل في أسعار الطاقة يضغط على التنافسية، كما يضعف قدرة الشركات على التخطيط . فالمشكلة ليست في السعر المرتفع وحده، بل في عدم اليقين حول استمراره .

رابعًا: أثر الحرب في النمو الألماني

توضح تقديرات معهد إيفو للبحوث الاقتصادية أن حرب الخليج / حرب إيران ٢٠٢٦ لا تدفع الاقتصاد الألماني إلى الانكماش المباشر، لكنها تُضعف مسار التعافي. فقد كان الاقتصاد الألماني، قبل اندلاع الحرب، مرشحًا للنمو بنسبة ١.٠٪ عام ٢٠٢٦ و ١.٢٪ عام ٢٠٢٧. أما في سيناريو خفض التصعيد، فيتراجع نمو عام ٢٠٢٦ إلى ٠.٨٪، مع بقاء نمو عام ٢٠٢٧ عند ١.٢٪. وهذا يعني أن أثر الحرب يبقى محدودًا إذا انخفض التوتر سريعًا. لكن في سيناريو التصعيد، ينخفض النمو إلى ٠.٦٪ عام ٢٠٢٦ و ٠.٨٪ عام ٢٠٢٧، وهنا تصبح الصدمة أكثر عمقًا واستمرارًا، لأنها تطيل أثر ارتفاع أسعار الطاقة وتزيد عدم اليقين في قرارات الاستثمار والاستهلاك (Wollmershäuser et al., 2026, p. 6–7).

شكل رقم (١) مسار الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ألمانيا وفق سيناريو خفض التصعيد وسيناريو التصعيد، 2023–2027

المصدر: معهد إيفو للبحوث الاقتصادية، توقعات ربيع ٢٠٢٦، اعتمادًا على بيانات المكتب الإحصائي الاتحادي وحسابات معهد إيفو.

يبين الشكل رقم (١) أن الاقتصاد الألماني كان قد تجاوز مرحلة الضعف الأشد في عامي ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤، وبدأ يتحرك تدريجيًا نحو التعافي في عام ٢٠٢٥. غير أن الحرب أدخلت مسارين مختلفين. في سيناريو خفض التصعيد، يستمر الناتج في التحسن، ويصل النمو السنوي إلى ٠.٨٪ عام ٢٠٢٦ ثم ١.٢٪ عام ٢٠٢٧. أما في سيناريو التصعيد، فيظل التعافي أضعف، ويبلغ النمو ٠.٦٪ عام ٢٠٢٦ ثم

٠.٨٪ عام ٢٠٢٧ . ويكشف الفرق بين المسارين أن المشكلة ليست في وقوع الصدمة فقط، بل في مدتها . فكلما طال التصعيد، بقيت أسعار الطاقة مرتفعة، وتأخر تحسن الطلب، وضعفت قدرة الاقتصاد على استعادة زخمه .

مخطط ٣ : نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ألمانيا

السيناريو	2026	2027
قبل الحرب	1.0%	1.2%
خفض التصعيد	0.8%	1.2%
التصعيد	0.6%	0.8%

المصدر : ترجمة اعتماداً على بيانات معهد إيفو للبحوث الاقتصادية لتوقعات ربيع 2026 (Wollmershäuser et al., 2026, p. 6–7).

تدل هذه الأرقام على أن السياسة المالية الألمانية تساعد على منع الركود العميق . فالإنفاق العام على البنية التحتية والدفاع والحياد المناخي يخلق طلبًا داخليًا يخفف أثر الصدمة . لكنه لا يعزل الاقتصاد عن أسعار الطاقة العالمية . وهذه ملاحظة مهمة للدول العربية أيضًا . فالدولة القوية ماليًا تستطيع أن تمتص جزءًا من الصدمات، لكنها لا تستطيع أن تلغي الترابط العالمي . لذلك تحتاج إدارة الأزمات إلى سياسة مالية نشطة، وإلى أمن طاقة، ومخزونات استراتيجية، وتنويع في المصادر، ومرونة في سلاسل الإمداد .

خامسًا: أثر الحرب في التضخم وسوق العمل

يتوقع معهد إيفو أن يبلغ التضخم في ألمانيا ٢.٢٪ عام ٢٠٢٦ في سيناريو خفض التصعيد، مقارنة ب ٢.٠٪ في سيناريو ما قبل الحرب . أما في سيناريو التصعيد، فيرتفع التضخم إلى ٢.٥٪ في عامي ٢٠٢٦ و٢٠٢٧ . ويعود هذا الارتفاع إلى عاملين . الأول هو ارتفاع أسعار الطاقة . والثاني هو انتقال جزء من تكاليف الإنتاج إلى أسعار السلع والخدمات، وهو ما يعرف بآثار الجولة الثانية (Wollmershäuser et al., 2026, p. 7).

مخطط ٤ : معدل التضخم في ألمانيا

السيناريو	٢٠٢٦	٢٠٢٧
قبل الحرب	2.0%	2.2%
خفض التصعيد	2.2%	2.3%

التصعيد	2.5%	2.5%

المصدر: ترجمة اعتماداً على بيانات ifo لتوقعات ربيع ٢٠٢٦. (Wollmershäuser et al., 2026, p. 6)

أما سوق العمل، فيتأثر عادة بعد فترة، فالصدمة لا تظهر فوراً في معدلات البطالة. تحتاج الشركات إلى وقت قبل أن تعدل التوظيف أو ساعات العمل. لذلك يتوقع معهد إيفو أن تنخفض البطالة في عام ٢٠٢٧ مقارنة بعام ٢٠٢٦ في جميع السيناريوهات. لكن توقيت نقطة التحول يتغير. ففي سيناريو ما قبل الحرب، تكون الذروة في الربع الأول من ٢٠٢٦. وفي سيناريو خفض التصعيد تتأخر إلى الصيف. وفي سيناريو التصعيد تتأخر إلى الخريف. وهذا يعني أن الحرب لا تضيف بطالة فورية فقط، بل تؤخر تحسن سوق العمل (Wollmershäuser et al., ٢٠٢٦, p. 7).

سادسًا: القراءة الاقتصادية العامة

تكشف توقعات معهد إيفو أن حرب الخليج أو حرب إيران ٢٠٢٦ ليست أزمة إقليمية بالمعنى الضيق. إنها صدمة عالمية ذات مركز جيوسياسي في الخليج، وامتداد اقتصادي في أوروبا. وتبدو ألمانيا في هذه التوقعات بين قوتين متعاكستين. القوة الأولى هي قوة داخلية إيجابية، تتمثل في السياسة المالية التوسعية والإنفاق على الدفاع والبنية التحتية والحياد المناخي. والقوة الثانية هي قوة خارجية ضاغطة، تتمثل في ارتفاع أسعار النفط والغاز والكهرباء.

لذلك لا يتحدث التقرير عن انهيار اقتصادي ألماني، بل يتحدث عن تعافٍ أبطأ. وهذه صياغة دقيقة. فالاقتصاد الألماني لديه مؤسسات قوية، وقدرة تمويلية، وقاعدة إنتاجية واسعة. لكنه ليس محصناً من اضطراب الطاقة. وكلما طال التصعيد، زادت كلفة الصدمة. وكلما انخفضت أسعار الطاقة سريعًا، بقي أثر الحرب محدوداً.

من زاوية الاقتصاد السياسي، يبيّن هذا المثال أن أمن الطاقة أصبح جزءاً من الأمن الاقتصادي. كما أن مضيق هرمز ليس مجرد ممر بعيد عن أوروبا، إنه عقدة استراتيجية تمس أسعار الإنتاج، وفواتير الأسر، وحسابات التضخم، وقرارات البنك المركزي. ولهذا تصبح المرونة الاقتصادية مرتبطة بتنويع مصادر الطاقة، وتقليل كثافة الطاقة في الصناعة، وتسريع التحول نحو الطاقة المتجددة، وبناء مخزونات استراتيجية، وتطوير أدوات توقع مبكر للصدمات.

ومن زاوية الاقتصاد الرقمي وإدارة الأزمات، يمكن إضافة بعد آخر. فالاقتصاد الحديث يعتمد على الطاقة لكي يعمل رقميًا. مراكز البيانات، والمنصات، والخدمات السحابية، وشبكات الدفع، والصناعة الذكية، كلها تحتاج إلى كهرباء مستقرة وبأسعار قابلة للتوقع. لذلك فإن صدمة الطاقة لا تصيب الصناعة التقليدية وحدها. بل إنها تصيب أيضًا الاقتصاد الرقمي. فالرقمنة لا تلغي الجغرافيا، ولا تلغي الطاقة، ولا تلغي الممرات. بل تجعل الترابط بينها أكثر حساسية.

الخاتمة

تؤكد توقعات معهد إيفو لربيع ٢٠٢٦ أن حرب إيران أو حرب الخليج تؤثر في الاقتصاد الألماني أساسًا من خلال صدمة الطاقة. ففي سيناريو خفض التصعيد، يبقى الأثر محدودًا نسبيًا. ينخفض نمو عام ٢٠٢٦ من ١.٠٪ إلى ٠.٨٪، ثم يعود الاقتصاد إلى نمو ١.٢٪ في عام ٢٠٢٧. أما في سيناريو التصعيد، فيصبح الأثر أعمق. ينخفض النمو إلى ٠.٦٪ عام ٢٠٢٦ و ٠.٨٪ عام ٢٠٢٧، ويرتفع التضخم إلى ٢.٥٪ في العامين.

الدرس المركزي أن الاقتصاد الألماني، رغم قوته المؤسسية والمالية، يبقى مكشوفًا أمام الاضطرابات الجيوسياسية في الخليج. والسبب هو مركزية الطاقة في الصناعة، والتجارة، والأسعار، والسياسة النقدية. لذلك لا ينبغي فهم حرب الخليج ٢٠٢٦ بوصفها حدثًا أمنيًا فقط، إنها حدث اقتصادي عالمي. وهي تذكّرنا بأن إدارة الأزمات لا تبدأ عند وقوع الصدمة. بل تبدأ قبلها، من بناء المرونة، وتنويع مصادر الطاقة، وتطوير البنية الصناعية والرقمية، وحماية الثقة الاقتصادية.

التوصيات

تحتاج ألمانيا والاتحاد الأوروبي إلى تسريع تنويع مصادر الطاقة. كما يحتاجان إلى تقليل الاعتماد على الممرات عالية المخاطر. ويجب توسيع الاستثمار في الطاقة المتجددة والتخزين، وربط السياسة الصناعية بسياسة أمن الطاقة. فالصناعة لا تحتاج إلى طاقة رخيصة فقط، بل تحتاج إلى طاقة مستقرة وقابلة للتوقع. وتحتاج الدول العربية إلى قراءة هذه التجربة بعمق. فالأزمات الجيوسياسية لا تصنع الخسائر فقط، فقد تصنع فرصًا أيضًا. من يملك الطاقة، والممرات، والقدرة الرقمية، والمرونة المالية، يستطيع أن يتحول من متلقٍ للصدمات إلى طرف مؤثر في إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي. لكن ذلك لا يتحقق بالموارد وحدها.

يحتاج إلى حوكمة، وتخطيط، وسيادة تقنية، ومؤسسات قادرة على تحويل الأزمات إلى مسارات تنموية.

References:

5. ifo Institute. (٢٠٢٦, March 12). ifo Economic Forecast Spring ٢٠٢٦: Consequences of the Iran War Dampen Recovery. ifo Institute. https://www.ifo.de/en/facts/2026-03-12/ifo-economic-forecast-spring-2026-consequences-of-iran-war-dampen-recovery.
6. ifo Institute. (2026, March 12). Middle East War Will Slow Down Growth. ifo Institute. https://www.ifo.de/en/press-release/2026-03-12/middle-east-war-will-slow-down-growth.
7. Wollmershäuser, T., Ederer, S., Fell, M., Fourné, F., Höslinger, E., Koch, F., Lay, M., Lehmann, R., Link, S., Schasching, M., Wibault, T., Wolf, G., & Zarges, L. (2026). ifo Konjunkturprognose Frühjahr 2026: Folgen des Iran-Krieges dämpfen Erholung. ifo Schnelldienst digital, 7(3), 1-19. ifo Institute.